

إسرائيلك؟ [2]



بفؤاد الحاج علي (المراسل الشعبي لمجلة «كل شيء» البيروتية) وكان يعد أطروحة دكتوراه في باريس. وطلبت الحكومة الإسرائيلية من الحاج علي مسحا «حول الطائفة الشيعية في لبنان» لكن التواصل بين الطرفين انقطع بعد أن عُيّن الحاج علي في منصب رسمي لبناني في باريس. كما حرص الصهاينة على اللقاء مع مثقفين، منهم مؤسس الجامعة اللبنانية ورئيسها الأول (بالرغم من عدم نبله لشهادة الدكتوراه)، فؤاد أفرام البستاني الذي شرح لمحاوره الصهيوني أن «الانتصار اليهودي في أرض إسرائيل من شأنه أن يضمن الطابع المسيحي للبنان ويعزز الأقليات في الشرق» (ص. 301). وأوصى ساسون بتسمية العلاقة مع «بروفسورين اثنين إضافيين» في جامعة القديس يوسف.

لكن العلاقة الأوثق كانت طبعاً مع حزب

”

حصل زفي دوريك على الجنسية اللبنانية، ما سهّل عليه المجيء إلى لبنان

“

الكتائب ومع جريدته الرسمية، «العمل». وكان الياس ربابي أول صلة وصل مع العدو الإسرائيلي (منذ ما قبل إنشاء الكيان) ويعلم من بيار الجميل فقط من قيادة الحزب. وكان ربابي يبائع — حسب المراجع الإسرائيلية — في تقدير حجم الحزب وإمكانياته طمعاً بدعم مالي وعسكري مبكر من إسرائيل. وكانت الكتائب (كما الأعراليون الآخرون) يعدون بإسقاط النظام اللبناني الاستقلالي وإنشاء كيان حليف لإسرائيل. وكان الدعم الأول بقيمة 2000 دولار — أقل بكثير مما كان يتوقعه ربابي. لكن ربابي لم يستجب لطلب الإسرائيليين لإرسال «ضباط» كتائبين إلى دولة الاحتلال لتلقي التدريب. وكانت المساعدات للكتائب تحت عنوانين: دعم الحزب في حملاته الانتخابية وتمويل جريدة «العمل». وكانت الحكومة الإسرائيلية ترسل مقالات لنشرها في الجريدة باسم إلياس ربابي. ولأمانة، فإن الجريدة حسب الرصد الإسرائيلي نشرت «كل المقالات التي أرسلتها إسرائيل» و«بحرفيتها» (ص. 573). وقال ربابي إنه سيقبل بتوجيهات إسرائيل حول «كل ما يُكتب في الجريدة». وتم تعيين رجل إسرائيلي «لتغذية» الجريدة بالمواد ومقابل مبلغ أولي قدره 3000 دولار. وهناك شخصيات كان لها سمعة عروبية تواصلت أيضاً مع العدو. لم يكن

نداء النسبية!

سعد الله مززعاني*

وعلى المقلب الآخر، لا تبدو القوى، التي طالما طالبت باعتماد النسبية في الانتخابات، قادرة على خوض هذا الاستحقاق بشكل فعّال ولو بالحد الأدنى. إن القدرة على تعبئة القوى المتضررة من نظام ومنظومة المحاصصة هي دون المستوى المطلوب حتى الآن. ومعروف أنه ما لم تتوحد هذه القوى في معركة منظمة على امتداد البلاد أو في بعض الدوائر، على الأقل، فلن تتمكن من بلوغ الحاصل الانتخابي في معظم الدوائر إن لم يكن في جميعها. إن وجود قوى شعبية وسياسية ومدنية عموماً، معترضة وناقمة، هو أمر مفروغ منه. وقد عبّرت أكثرية هذه القوى عن استيائها في الشارع في أكثر من مناسبة سياسية واجتماعية ونقابية، وكانت الانتخابات البلدية أحد أبرز أشكال التعبير عن النقمة المذكورة، وخصوصاً في العاصمة. وفي خلال السنوات الأخيرة، وحتى الآن، ما زال يتفاقم العجز الرسمي عن حل مشكلات المواطنين ومعاتناتهم. ويستشري الفساد، ويبدو عاملاً حاسماً في تحريك الملفات أو تعطيلها. وتراوح مشكلة النفايات مثلاً في دائرة مفرغة من الإهمال وقلة المسؤولية وتفاقم الأضرار الصحية والبيئية، دون أن تتحرك الجهات الرسمية، جميعها، لمعالجة هذه الآفة بعيداً عن الفئوية والإهمال والصفقات...

إن عدم القدرة على تعبئة الفئات الشعبية الناقمة والأكثر ضرراً هو نقطة ضعف أساسية في وضع قوى التغيير. ويظهر الآن، بشكل جلي وخطير، التأثير السلبي لغياب مرجعية وطنية يجسدها تيار وطني ذو برنامج مرحلي وحد أدنى ضروري من التنظيم والتوحد والقدرة على الفعل والتعبئة في المعركة الانتخابية الراهنة. إن المسؤولية عن هذا الأمر تقع على قوى التغيير المنظمة والأكثر جذرية وتجربة ومصالحة. ومعروف أن بعض هذه القوى قد مارس الكثير من الأخطاء في هذا الصدد (إلى حدود العبث والتخريب الصافيين) لأكثر من عقد من الزمن دون أن تجري مراجعة ذلك ونقده بشكل حازم وصارم لتحديد المسؤوليات واستخلاص الدروس الضرورية.

ترفع الآن شعارات صحيحة لجهة أهمية وحدة القوى الديمقراطية ووحدة خوضها للمعركة الانتخابية. لكن واقع الحال لا يبشر بالكثير. ورغم ذلك لا ينبغي الاستسلام. معركة الانتخابات الراهنة، هي، في نهاية الأمر، محطة في نضال طويل متواصل من أجل التغيير. والمهم، الآن، تحقيق بعض التقدم من خلال خوض معركة الانتخابات، ولو جزئياً في بعض الدوائر. هذا يتوقف على بذل جهد جدي وغير فتوي، عبر تشكيل لجان تشاركية تتولى عملية توحيد الجهود والشعارات والبرامج والمرشحين، وكذلك التفاهم على طابع المعركة بوصفها حلقة في جهد متواصل، أثناء الانتخابات وبعدها، لبناء حركة شعبية معارضة ومستقلة وقادرة على الإنجاز والضغط والمواجهة مع منظومة المحاصصة والفساد والتبعية.

نداء النسبية، اليوم، هو، إذاً، نداء المسؤولية الوطنية لوضع اللبنات الضرورية لبناء المركز الوطني للتغيير الديمقراطي: برنامجاً وصيغة وموقفاً مستقلاً. ثمة حيز أو فضاء أو كتلة يبحث (أو تبحث) عن تمثيل خاص ومناسب ومستقل ومعارض. التحدي هو، الآن، في تحقيق هذه المهمة أو بعضها. وهي، بالتأكيد، مهمة وطنية بالأساس. ولا بأس من القول إنها مهمة إنقاذية أيضاً!

* كاتب وسياسي لبناني

اعتماد قانون انتخاب قائم على مبدأ النسبية هو مطلب قديم جديد للمعارضة اليسارية خصوصاً. وهي ثابتة على التذكير بهذا المطلب والإلحاح عليه، بشكل متفاوت التأثير، في كل المراحل، بما في ذلك المرحلة التي سبقت إقراره في المجلس النيابي في الصيف الماضي. بيد أن الذي حسم في إقراره (طبعاً بشكل مشوّه لجهة الإبقاء على القيد الطائفي وتفتيت الدوائر والصوت «التفضيلي» الذي يذكر الناخب بانتمائيه الطائفي والمذهبي...)، الذي حسم بذلك هو أولاً، انفراط عقد تحالفي 8 و14 آذار. هذان التحالفان خاضا، خصوصاً في دورة الانتخاب الأخيرة عام 2009، منافسة «كسر عظم» بسبب حدة الانقسام الداخلي وتعمّق الاستقطاب الطائفي والمذهبي فيه وشموليته، وتعاطم الدور الخارجي دعماً لهذا التحالف أو ذاك. كل ذلك شكّل بدايات صراع دولي وإقليمي حاد، انتهى إلى ما هو عليه الآن من حروب داخلية وإقليمية ضارية، تستخدم فيها أفنك أنواع الأسلحة، بما فيها المحرمة دولياً!

أما العامل الثاني الذي سهّل اتخاذ قرار إدخال النسبية في قانون الانتخاب، فهو سعي متبادل من بعض الناخبين الكبار على الساحة المحلية للنيل من حصة الطرف المنافس. النظام الأكثر شيوعاً كان الأقطاب الكبار من «قش» كل المقاعد عبر «البوسطات» و«المحادل» وأسلحة العصبية والمال والدعم الخارجي، فضلاً عن تسخير موارد الدولة وسلطتها وإدارتها في نطاق نظام المحاصصة الذي عزز التقاسم والدويلات ومعهما الانقسام والتبعية والفساد وعدم الاستقرار والفوضى ونهب البلد وتعاطم الدين العام إلى نسب وأرقام هي، نسبياً، الأعلى والأخطر في العالم!

بعد البنود المخلة التي تضمنها القانون الجديد نفسه، شهدت معركة التحضير لتطبيقه ارتداداً على عدد من بنوده الإيجابية، ومنها اعتماد الاقتراع في مكان السكن. أخضع هذا البند، الذي بسببه بُرّر تأجيل الانتخابات، لمشروع نهب عبر كلفة فلكية، ما حال دون إصدار البطاقة المغنطة. وفي امتداد محاولة إفراغ القانون الجديد من بعض إيجابياته الهزيلة، انطلقت حملات التعبئة الطائفية في الوطن والمهاجر من أجل استحداث المشاركة على خلفية طائفية وفئوية. وقد استُتبع ذلك بمعركة مرسوم سنة الأقدمية (دورة عون لعام 1994) التي ما زالت نيرانها تتطاير بما أضفى ويضفي على المعركة الانتخابية طابعاً غرائزياً لن يستفيد منه إلا تجار الاستقطابات الطائفية والمذهبية طوال الأشهر الثلاثة المقبلة!

يقع في نطاق السلبيات أيضاً التعامل مع القانون النسبي وكأنه قانون أكثرية لجهة صياغة تحالفات استثنائية هي في الواقع «محادل» جديدة تستهدف قطع الطريق أو محاصرة احتمال تمثيل القوى والتيارات والأشخاص الذين يستطيعون، مبدئياً، حجز مقعد هنا أو هناك. يجري ذلك عبر رفع نسبة المشاركة لرفع الحاصل الانتخابي، أو عبر عملية إلحاق سياسية من شأنها أن تفرغ التمثيل المذكور من أي استقلالية عن القوى الكبرى. هذا طبعاً بالإضافة إلى أشكال أخرى من المؤشرات والضغوطات والوعود، وصولاً إلى التزوير المباشر وإلى المال الانتخابي الذي أتاح القانون له مجالاً واسعاً برفع أرقام النفقات الانتخابية إلى درجة غير معقولة...

البطريك المعوشي مثل سلفه مناصراً قوياً للصهيونية، وطالباً المعونات المالية منها مثل البطريك عريضة. لكنه لم يمانع في لقاء إسرائيليين. هو التقى بزفي دوريك (المذكور أعلاه) كما التقى في عام 1962 بدبلوماسيين إسرائيليين في مدينة كيلفلند في ولاية أوهايو، أثناء زيارة للبطريك إلى الولايات المتحدة.

إن خلاصة ما سبق أنه لم يكن للبنان سياسة خارجية موحدة على مرّ تاريخه المعاصر نحو الكيان الإسرائيلي. كان لكل طائفة سياسة خارجية خاصة بها، وكان أحياناً لكل زعيم طائفي أو رئيس كنيسة سياسة خارجية. وكان الخطاب الرسمي اللبناني متناقضاً كلياً مع التواصل الذي لم يتوقف بين الحكومات اللبنانية والعدوّ. كان الخطاب المعادي مجرد تقيّة مارستها الزعامات اللبنانية لإخفاء علاقات التحالف. من الضروري بناء على تاريخ مفاوضات الهدنة بين لبنان وإسرائيل أن تتوقف هذه المفاوضات خصوصاً أن العدو لم يلتزم يوماً بها، وخصوصاً أن لبنان فهمها خطأ على أن لبنان ليس في حالة حرب مع إسرائيل. إن لبنان لم يكن يوماً في حالة حرب مع إسرائيل لكن إسرائيل كانت ولا تزال في حالة عداء وحرب مستمرة، وهي خرفت ولا تزال - تخرق اتفاقية الهدنة التي يتمسك لبنان بها وتمسك الأطفال بلعبيهم. وإذا كان لبنان حربياً على استمرار مفاوضات الناقورة فلماذا تكون مباشرة؟ لماذا لا تكون غير مباشرة؟ وما جدواها، غير تحقيق العدو في الاعتراف وفي تنفيذ أوامره؟ وللبنان أرض محتلة، وهذا مخالف لاتفاقية الهدنة. وإذا كان لبنان مصراً على هذه المفاوضات فلماذا لا ينشر محاضرها بالكامل؟ ولماذا يتسّر على محاضر ماضية حتى من حقبة الخمسينيات.

يتحصّر شيء ما في لبنان هذه الأيام. «الصفقة الكبرى» تتطلّب برأسها البشع من خلال حملة شنيعة وقوية من معاداة المقاومة والمقاطة. إن ثقافة التطبيع باتت منتشرة في الوسط الثقافي اللبناني وبمسميات مختلفة. والذين وافقوا على حظر ومنع ومعاينة حزب الله وحماس بسبب مقاومتهم للاحتلال الإسرائيلي باتوا اليوم مجاهدين بمعارضتهم لمعاينة العدو. ومقاطعة مخرج تبرّع بمليون دولار لإسرائيل مكافأة لها على عدوانها على لبنان. إن لبنان في خضمّ ساحة الصراع بين التحالف الأميركي - الإسرائيلي - السعودي - الإماراتي والتحالف الإيراني. وقد بدت تباشير هذا الصراع من خلال ضخ محمود لفاهيم قيم وسياسات وثقافة التطبيع، وذلك من خلال أطراف متعدّدة. كان إعلام التيار الحرّ شديد الحماسة ضد مقاطعة سبيلبرغ، مما يثبت أن جبران باسيل على حق، أن ليس لتيّاره من أيديولوجية عداء ضد إسرائيل. وحدها الأيديولوجية تحضن لبنان ضد الصهيونية وضد التطبيع معها. لكن هذا يقتضي استبدال حالة الضبابية والغموض حول سياسة لبنان نحو إسرائيل باتفاق لبناني جامع حول عقيدة مناهضة الصهيونية ورفض وجود الكيان الصهيوني. لكن هذا مستحيل. لإسرائيل — منذ إنشاء الكيان — حلفاء ووكلاء ورفقاء بينكم. هؤلاء هم الذين يقررون، بأمر من العدو، قرار الحرب والسلام، لا المقاومة التي تقوم بواجب الدفاع عن النفس والوطن معاً.

المراجع:

- (1) راجع كتاب كرسنت شولتز، «دبلوماسية إسرائيل السرية في لبنان»، ص. 28.
- (2) راجع «بالستين بوست»، (قبل أن يتحوّل اسمها إلى «جيروزلم بوست» 8 حزيران، 1949.
- (3) يذكر مرجع في كتاب إسرائيلي أن دوريك وصل إلى إيران بصفة مزوّرة. <http://www.mohammadmossadegh.com/news/israel-iran-relations/>
- (4) حسان حلاق، «موقف لبنان من القضية الفلسطينية، 1918-1952»، ص. 231.
- (5) لم يجد نجيب صفيير غضاضة في منح مقابلة من مقرّه في باريس للباحث الإسرائيلي.
- (6) ليس معلوماً إذا كان حلفاء شمعون كلهم قد علموا بمصدر السلاح.

* كاتب عربي (موقعه على الإنترنت: angryarab.blogspot.com)